

مواقعها بين القوات المتحاربة» وفي ٦ من الشهر نفسه أعلن أشرف غربال المبعوث المصري لواشنطن أن مصر على استعداد للإتفاق مع إسرائيل على فك الإلتحام بين قواتها ثم أضاف «ولسنا نعارض تنفيذاً مرحلياً لتسوية شاملة ولكننا نعارض تجريد وقف إطلاق النار على حُسط آخر» (الانوار ١٩٧٤/١/٧).

والنقطة الأخيرة التي لا بد من ذكرها هنا هي أن فك الإلتحام على الجبهة المصرية سيخلق على الجبهة السورية وضعاً جديداً أشد خطورة، لأنه سيسمح لإسرائيل بحشد قوات عسكرية ضخمة على هذه الجبهة. ولعل هذا هو السبب الذي جعل الرئيس المصري أنور السادات يزور دمشق يوم السبت ٧٤/١/١٩ بعد عودته من السعودية، ودفع وزير الخارجية الأميركي هنري كيسنجر إلى زيارة العاصمة السورية يوم الأحد ١٩٧٤/١/٢٠ بعد مقابلة الملك حسين في ميناء العقبة. ولقد صرح الرئيس أنور السادات أمام الصحفيين الأميركيين في أسوان بتاريخ ١٩٧٣/١/١٨ «لاني ملتزم بفصل القوات على الجبهة السورية لأننا جبهة واحدة. وقد بحثت هذا مع الدكتور كيسنجر. وقد وافق معي على ذلك» وعقب كيسنجر على ذلك بقوله «أن الولايات المتحدة تشجع تحقيق فصل القوات على الجبهة السورية. وأن الرئيس السادات كان واضحاً في تعبيره عن ضرورة أن يتبع فصل القوات على الجبهة المصرية فصل مماثل على الجبهة السورية» وأضاف «أن الولايات المتحدة تستعد لبذل جهد مماثل في هذا الصدد» (أ.ش. ١٨/١/٧٤). ومن الملاحظ أن الرئيس المصري والوزير الأميركي سيسعيان إلى فك الإلتحام على الجبهة السورية قبل البدء بأي عمل آخر، وقبل العودة إلى مؤتمر السلام في جنيف.

والخلاصة: أن اتفاق فك الإلتحام على الجبهة المصرية والذي رحبت به القاهرة وواشنطن والأوساط الحاكمة في تل أبيب، وعارضته القوى الصهيونية الإسرائيلية واعتبرته تنازلاً وتراجيحاً عن أهداف معلنة أمام الضغوط الأميركية، وقابله الإتحاد السوفياتي ببرود، ورأت سورية فيه «تطوراً خطيراً قد تتضح عواقبه عما قريب» وقابلته بعض الدول العربية بارتياح على حين نظرت إليه دول عربية أخرى بتحفظ مشسوب

الاحتياطية المعناة التي تجرد أعداداً كبيرة من الرجال والمعدات والآليات وتتهك الاقتصاد الإسرائيلي. - نظراً لخصوصية هذا الاقتصاد.

٣ - أن وجود القوات الإسرائيلية على الممرات سيساعدها على الدفاع (الدفاع أقوى من الهجوم) وسيؤمن لها إمكانات الحرب على الخطوط الداخلية عن طريق الدفاع مقابل مصر بقوات محدودة وحشد كبد القوات لتسديد ضربة على الجبهة السورية التي لم يتم فك الإلتحام عليها حتى الآن.

٤ - أن وجود القوات الدولية بين الطرفين سيجعل المصريين مضطرين إلى طلب سحب هذه القوات، إذا ما عادت إسرائيل إلى المهادنة والتعنت ورفضت مصر في استئناف القتال لتحقيق أهدافها المعادلة، الأمر الذي يعطي تل أبيب هامشاً زمنياً كافياً لاستدعاء احتياطها وتعبئة قواتها المسلحة المبنية أساساً على الإحتياط (أن القوات الاحتياطية الإسرائيلية تعادل ٢٠٪ من القوات العاملة).

٥ - أن فك الإلتحام الذي لا يرافقه انسحاب إسرائيلي كامل من سيناء سيبقي منابع النفط الواقعة على الشاطئ الشرقي لخليج السويس بيد إسرائيل. وتذكر صحيفة «هيرالد تريبيون» أن ارتفاع أسعار النفط العالمية، ووصول سعر البرميل إلى ١٢ - ١٧ دولاراً سيجعل خسارة إسرائيل في حالة انسحابها تعادل ١٠٠٠ مليون دولار. وسيجعل الاقتصاد الإسرائيلي الراجح تحت وطأة الديون والتضخم المالي مضطراً لدفع ٧٠٠ مليون دولار سنوياً بالعملة الأجنبية لشراء حاجة إسرائيل للنفطية التي تصل إلى ١٣٠ الف برميل في السنة.

٦ - أن فك الإلتحام دون تطبيق القرار ٣٣٨ سيعني خلق تناقض عربي - عربي وعربي - سوفييتي وسيؤدي إلى تجريد الموقف والعودة إلى حالة اللاحرب واللاسلام التي حطمتها الجيشان المصري والسوري في يوم ٦ تشرين الأول الماضي. وكانت صحيفة الأهرام قد كتبت في ١٩٧٤/١/٥ «لا يمكن اعتبار الفصل بين القوات هدفاً في ذاته بل يكتسب ما يبرره فقط باعتباره خطوة نحو تنفيذ خطوات التسوية المثلى»... «أن الاتفاق على مبادئ الفصل بين القوات ينبغي أن يتضمن ما يكفل عدم تجدد الموقف بعد تسلم القوات الدولية